

اضطهاد المجتمعات باسم الشريعة الإسلامية



أحمد الحبشي

التربية لتطبيق المشروع السياسي والايديولوجي لتنظيم (القاعدة) وحاكمية (طالبان) حيث يقول الشيخ حمود بن عقلاء الشعبي الذي توفي الله قبل ثمان سنوات إن تقييم الدول والحكم عليها بالشريعة وعدمها يتوقف على (شروط شرعية) حددها في فتواه على النحو التالي:

(أولاً : تحكيمها لكتاب الله وسنة نبيه محمد صلى الله عليه وسلم في جميع المرافق، وفي القضاء وفي غيره من مجالات الحياة. ثانياً : كما أن من أهم مقومات الامارة الاسلامية وجود الأرض التي يتم عليها اقامة حكم الله وتطبيق الشريعة الاسلامية ومعلوم أن حكومة طالبان تسيطر على 95% من أراضي الأفغان.

ثالثاً :-إن تكون علاقاتها وارتباطاتها بالدول الأخرى قائمة على تعاليم الدين الحنيف .دولة طالبان في أفغانستان متحركة فيها هذه الأمور ، فهي الدولة الوحيدة في العالم التي لا تلتزم بالقوانين الوضعية ولا يوجد فيها محاكم قانونية وإنما حكمها قائم على شرع الله ورسوله في المساجد ومجالس العلماء (يقصد رجال الدين) والوزارات وفي الدوائر وفي المؤسسات .أما ما عداها من الدول الإسلامية فمعظمها من تحكم بالقوانين الوضعية الصرفة ومنها من تدعى تطبيق حكم الله ورسوله مع ما يوجد فيها من محاكم قانونية صرفة. وحتى المحاكم الشرعية في مثل هذه الدول يكون معظم أحكامها قائماً على التنظيمات والتعليمات التي من وضع البشر. فلا فرق بينها وبين القوانين الوضعية إلا بالاسم. ومن الأدلة على أن حكومة طالبان حكومة شريعية كون الدول الكافرة عدوة للإسلام والمسلمين تعاديا وتفرض عليها الحصار الاقتصادي وتقاطعها وتضيق عليها الخناق بسبب اتنمائها الديني الإسلامي ليس إلا . ولا يقدح في شرعية حكومة طالبان كون الدول الكافرة تعترف بها كدولة وحكومة (يقصد كافة الدول العربية والاسلامية وبقية الدول الاعضاء في الأمم المتحدة).

وحيث قد علم أن حكومة طالبان حكومة شرعية قد توفرت لها مقومات الدولة كما سبق غير أنها تحتاج إلى الدعم المالي لثقل مواردها المالية فهيب بأخواننا المسلمين أن يقيموا بدعمها ماديا وتأييدها اعلاميا لأن أعداء الإسلام وروسيا والذين يتآذون بيان تكون الدولة معها مشروع لأن الجهاد معها ضد معارضيها الذين تدعمهم قوى الكفر كأمريكا وبريطانيا وروسيا وإقامة الجسد الواحد إذا تكونت الدولة في أفغانستان قائمة على نظام الحكم في الغرب ، فإذا كان الأمر كذلك فإنه يجب دعم دولة طالبان والجهاد معها من باب نصرة الإسلام والتعاون على البر والتقوى ، قال تعالى (وتعاونوا على البر والتقوى) وقال صلى الله عليه وسلم : مثل المؤمنين في توادهم وتعارفهم وتراحمهم كمثل الجسد الواحد إذا اشتكى منه عضو تداعى له سائر الجسد بالسهر والحمى) وقال صلى الله عليه وسلم : المسلم للمسلم كالبنيان يشد بعضه بعضا ، وشبك بين أصابعه .

ومن اعظم ما امتازت به حكومة طالبان المسلمة :

1 - اهتمامها بمناصرة المجاهدين في سبيل الله ومن أجل أن يكون الدين كله لله في كل ديار للأرض والذبت عنهم وهذا مشهود لهذه الدولة.

2 - أنه لا يوجد فيها اعلام محرر مخالف للشريعة .

3 - انها جادة صادقة في إقامة الجسد الواحد اذا تكونت الدولة الحدود وتتبع المنكرات الظاهرة والمعاقبة عليها وأسلمة التعليم والإعلام .

4 - انها الدولة الوحيدة التي تسير في قضايا المرأة على مقتضى الشريعة الاسلامية . لا على نهج العلمانيين الذين يدفعون المرأة إلى التبرج والفسوق والعمل والتعليم خارج البيت ومخالطة الرجال وقيادة السيارة ونحو ذلك .

5 - انها الدولة الوحيدة التي بها وزارة مستقلة باسم وزارة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر .

6 - انها الدولة الوحيدة التي لاتعترف بما يسمى القانون الدولي وغيره من المواثيق الدولية التي تتساوى فيها دولة الاسلام مع دول الكفر.

وفي الختام .. ندعو لحكومة طالبان بالتوفيق والهداية ونهيب بهم الثبات على هذه الميزات الإسلامية العظيمة وعلى التمسك بالكتاب والسنة ونهج السلف الصالح .. والا يكتروا لضغوط الدول الكافرة وغيرها . قال تعالى (ومن يتق الله يجعل له مخرجا ويرزقه من حيث لا يحتسب) . وقال تعالى (ومن يتق الله يجعل له مخرجا ويرزقه من حيث لا يحتسب) وقال تعالى (والعاقبة للمتقين .) ولهم أسوة بالرسول صلى الله عليه وسلم والمسلمين معه حيث حاصرهم الكفار في الشعب في محاولة لتصددهم عن هذا الدين وكانت العاقبة للمتقين . كما نهيب بالدول الإسلامية حذو طريقة طالبان في تحكيم الشريعة بجميع مناحي الحياة في القضاء والإعلام والاقتصاد والسياسة الداخلية والخارجية وقضايا المرأة والتعليم والا يقلدوا الغرب في انحرافاته وضلالاته .

انتهت الفتوى

اليميني للنموذج الذي مارسه نظام حكم (طالبان) في أفغانستان، والحرص على تجنب اليمين مخاطر التطرف، والإرهاب، وعدم تمكين المشاريع الأيديولوجية والحزبية الرامية إلى إنتاج نسخة يمينية لإمارة (طالبان).

من يقرأ التقرير الختامي للمرحلة الأولى من مؤتمر الحوار الوطني سيلاحظ أنه أعطى اهتماما كبيرا لمكافحة التمييز ضد النساء، وتجفيف منابع الفكرية والثقافية للتطرف والإرهاب، وتجسيد رفض المجتمع

التقرير الختامي للمرحلة الأولى من مؤتمر الحوار الوطني أعطى اهتماما كبيرا لمكافحة التمييز ضد النساء ، وتجفيف منابع الفكرية والثقافية للتطرف والإرهاب، وتجسيد رفض المجتمع اليميني للنموذج الذي مارسه نظام حكم (طالبان) في أفغانستان، وتجنب اليمين مخاطر التطرف والإرهاب والتصدي للمشاريع الحزبية الرامية إلى إنتاج نسخة يمينية لإمارة (طالبان).

بيوتهن)!!

ووصلت المأساة ذروتها بإقدام رجال الدين في نظام (طالبان) على إفسال عالم العمل أمام المرأة بصورة مطلقة نظام النساء اللاتي تم إجبارهن على ترك أعمالهن كمدرسات وطبيبات ومهندسات وممرضات وموظفات في أعمال إنتاجية وإدارية ومكتبية، ما أدى إلى ضياع مورد هائل على مجتمع في حاجة ماسة إلى مهنيين مدرجين.

ولم يبق لحوالي (350.000) امرأة من الأراذل والتكالي اللواتي فقدن أزواجهن أو أقارب آخرين من الذكور خلال الحرب الأهلية الطويلة في أفغانستان أي مصدر للدخل، فيما اضطرت الكثير منهن إلى بيع ممتلكاتهن والتسول والاستجداء في الشوارع، بل عملن ما هو أسوأ من ذلك لإطعام أطفالهن وعائلاتهن.

وبحسب الوقائع التي تم الإعلان عنها وتوثيقها محليا ودوليا بالكلمة والصوت والصورة ، ارتكب نظام (طالبان) أعمال عنف فظيعة ضد النساء بما في ذلك الاغتصاب والختف والقتل والرحم في ميادين عامة بمقتضى الشبهات، والإكراه على الزواج وفرض تزويج الصغيرات اللاتي يبلغن الثامنة من العمر بالإضافة إلى فرض تشريع مهين لكرامة المرأة، ومخالف للقيم والتعاليم الإسلامية، يقضي بتنصيف دية المرأة القتيلة وعدم مساواتها بدية الرجل القتيل، ما أجبر بعض العائلات على إرسال البنات والأطفال من الإثا إلى باكستان وإيران لحمايتهن من جحيم (طالبان) .

ولئن كان حرمان المرأة من العمل هو اعتداء على حاضرها، فإن حرمانها من التعليم وتلقي العلم يعد اعتداء على حاضرها ومستقبلها. فقد أوقف نظام (طالبان) بموجب المراسيم التي أعلنتها يوم 17 / 1 / 1996م ، تعليم البنات منذ وصول طلبة المدارس الدينية السلفية إلى السلطة عام 1996م، حيث تم منع البنات ممن يبلغن الثامنة من العمر من الالتحاق بالمدارس. وفي حين أن المراسيم تضمنت إحياء بالتراضي عن التعليم في البيوت، إلا أنه غالبا ما كان يجري قمعه على نحو ما حدث قبل عام من سقوط ذلك النظام الكهنوتي البغيض، حيث قام جلاوة (طالبان) بتخريض من رجال الدين السلفيين بسجن وطرد بعض النساء الأجنبية اللاتي يعملن في منظمات الإغاثة الدولية ، بسبب قيامهن بتشجيع النساء على العمل وتدريب بناتهن في المنازل.

وفي ظل حكم (طالبان) لم تمنح النساء ما يذكر من تلقي الرعاية الصحية والعناية الطبية، فقد منع رجال الدين كافة الأطباء في معظم المستشفيات من فحص النساء إلا إذا كن بلباسهن الكامل وبحضور أحد جلاوة (طالبان)، الأمر الذي حال دون إمكانية تشخيص المرض ووصف العلاج بصورة صحيحة، وتسبب في تعريض صحة ملايين النساء للخطر. وبحسب تقارير منظمة الصحة العالمية ووكالات الإغاثة الإنسانية أدت الأنظمة والسياسات والتشريعات التي

أقرها رجال الدين السلفيون في إمارة (طالبان) إلى انعدام العناية الطبية الوقائية للنساء، وارتفاع معدل الوفيات بينهن.. وكان لدى أفغانستان أثناء حكم (طالبان) ثاني أسوأ معدل للوفيات في العالم، وأكبر حد أعلى في العالم بعدلات وفيات الرضع والأطفال. كما أفادت تقارير صادرة عن صندوق الأمم المتحدة لرعاية الطفولة (اليونيسيف) أنه كان كل ألف طفل قبل بلوغهم السنة الأولى من العمر.

وزاد من الأضرار الصحية أن رجال الدين السلفيين أمروا بتمزيق الصور والإرشادات الطبية للمواطنين بأمور العناية الصحية والوقاية من الأمراض قبل وقوعها، كما أتلفوا سائر الوسائل التي توفر المعلومات الطبية مثل الكاميرات والبروجيكترات وشرائط الفيديو والات العرض السينمائي المتحركة وأقلوا البث التلفزيوني، في مجتمع يعاني من الأمية ويحتاج إلى معلومات أساسية تتعلق بالعناية الصحية. مع الأخذ بعين الاعتبار أن حوالي (70%) من الخدمات الصحية في

البلدان العربية والاسلامية تحريم الفنون والتلفزيون والسينما والتصوير الفوتوغرافي، ولا يتم منع النساء من التعليم والعمل وقيادة السيارات والتسوق.. فنى اليمين والعديد من البلدان الإسلامية تعمل النساء كوزيرات وسفيرات ودبلوماسيات وقاضيات وبرلمانيات ، ويشغلن وظائف والولاية العامة ، ويتمتعن بحقوق التصويت والانتخاب في هيئات الدولة المنتخبة ، ويمارسن وظائف ومعلمات وصحافيات وسيدات أعمال ومجندات ، وغير ذلك من الحقوق التي يحرم الرئيس علي عبدالله صالح والنظام الجمهوري الديمقراطي في الجمهورية اليمنية على حمايتها وتطويرها من أجل نهضة ورفي اليمن أرضا وشعبا .

وبوسع كل من يقرأ الفتوى التي أصدرها الشيخ حمود بن عقلاء الشعبي وهو واحد من كبار الآباء الروحيين لشيوخ حركة الصحوة السلفية في اليمن والجزيرة العربية والخليج ، بتاريخ 2 / 9 / 1421هـ الموافق 28 نوفمبر 2000م ، أن يتعرف على الموقف الحقيقي للسلفيين من خطر التطرف والإرهاب اللذين يهدان

الممارسات التي قامت بها جماعة (أنصار الشريعة) وجماعة (أنصار الله) في أبين وصدرة وبعض مناطق البيضاء ومأرب وشبوة ، لا تختلف عن ممارسات «طالبان» في المناطق القبلية الباكستانية المحاذية لسوات ووزيرستان، وتتنطبق أيضا مع ممارسات الجماعات الجهادية السلفية

المقاتلة في الصومال والجزائر والمغرب العربي والعراق وسوريا وجبل الحلال في محافظة شمال سيناء بجمهورية مصر العربية .

بحسب الوقائع التي تم الإعلان عنها وتوثيقها محليا ودوليا بالكلمة والصوت والصورة ، ارتكب نظام (طالبان) أعمال عنف فظيعة ضد النساء بما في ذلك الاغتصاب والختف والقتل والرحم في ميادين عامة بمقتضى الشبهات، والإكراه على الزواج وفرض تزويج الصغيرات اللاتي يبلغن الثامنة من العمر بالإضافة إلى فرض تشريع مهين لكرامة المرأة، ومخالف للقيم والتعاليم الإسلامية، يقضي بتنصيف دية المرأة القتيلة وعدم مساواتها بدية الرجل القتيل .

ومما له دلالة أن الممارسات التي قامت بها جماعة (أنصار الشريعة) وجماعة (أنصار الله) في أبين وصدرة وبعض مناطق البيضاء ومأرب وشبوة ، لا تختلف عن ممارسات (طالبان) في المناطق القبلية الباكستانية المحاذية للأقاليم الأفغانية الجنوبية مثل وادي سوات ووزيرستان، وتتطابق أيضا مع ممارسات الجماعات الجهادية السلفية المقاتلة في الصومال والجزائر والمغرب العربي مصر العربية ، حيث أصدرت هذه الجماعات فور سيطرتها على تلك المناطق المكتوبة أوامر تم بموجبها منع التحاق الفتيات بالمدارس وتدمير عشرات المدارس الخاصة بتعليم البنات وإجبار الآباء على تزويج البنات الصغيرات اللواتي يبلغن الثامنة من العمر، وتخريم الغناء والتصوير وإحراق محلات الفيديو والتسجيلات الصوتية ودور السينما والآلات الموسيقية ومنع النساء من العمل والتسوق والتنقل فوق وسائل المواصلات وارتئاد الحادق العامة، وإجبار الرجال على طالة اللحى وقص الشوارب ، وفزع الأسنان الذهبية والفضية، ومنع تركيب مشدات الصدر واللجام الحديدية للحمير والجمال، وتحريم تربية الحمام والطيور المغردة ، وقتل الأطفال الذين يوزعون اللقاحات للأطفال وعقاقير تنظيم النسل للنساء، على نحو ما حدث في الفالوجة والأنبار وجنوب مقاديشو وغرب وزيرستان ووسط وادي سوات وبعض مناطق القبائل في الجزائر والمغرب وشمال نيجيريا .

تسعى في نهاية المطاف إلى ما أسماه ناصر الوحيشي أمير تنظيم «القاعدة» الموحد في اليمن والسعودية (الاعتداء بتجربة حكومة «طالبان» في إدارة شؤون أي بقعة في بلاد المسلمين يتم تحريرها من طواغيت الجاهلية عملاء اليهود والصليبيين: لأن حكومة (طالبان) أقامت في الناس حاكمة الشريعة، وحكمت بالإسلام بخلاف كافة الحكومات الكافرة في العالم الإسلامي والتي لا تمت للإسلام بصلة) حسب ما جاء في الحوار الذي نشرته صحيفة «الناس» مع المدعو أبو بصير الوحيشي أمير تنظيم (القاعدة) في الجزيرة العربية في عددها رقم (431) الصادر يوم 26 يناير 2009م ، وهو ما يتماهى مع كلام الكثير من شيوخ الحرس القديم للإسلام السياسي الذين دافعوا ولا يزالون يدافعون عن تجربة نظام حكم «طالبان» من نافلة القول إن اضطهاد المرأة وإعلان الحرب على النساء يشكلان العنوان الرئيسي للمشروع السياسي والايديولوجي الذي طبقته حركة (طالبان) ويعمل من أجله تنظيم «القاعدة» والجماعات السلفية الدعوية والجهادية على حد سواء وفي أي مكان في العالم ، حيث لا فرق بين السلفية الجهادية والسلفية الدعوية سوى في الوسائل والأدوار ، بينما الهدف الإستراتيجي واحد .

صحيح أن سجل انتهاك حقوق الإنسان في الإمارة الإسلامية التي أقامتها (طالبان) في أفغانستان خلال الفترة 1996 – 2001م كان من أسوأ سجلات الجرائم المعادية للانسانية في التاريخ الحديث، حيث أصاب كل قطاعات السكان قمع منهجي أسفر عن تدمير كافة مظاهر الحياة الإنسانية الحديثة، لكن حرب (طالبان) على النساء كانت الأشد فظاعة. فقد قام ملائي وجلاوة (طالبان) بسجن النساء في بيوتهن، وتم حرمانهن من حقهن في العمل والتعليم وتلقي الرعاية الصحية . أما المواد الغذائية التي كان يتم إرسالها لمساعدة الناس الذين يعانون من المجاعة، فقد كان يسرقها قادة نظام «طالبان» وجلاوته الذين أفرطوا في اضطهاد أتباع الأديان الأخرى والمذاهب الإسلامية غير الوهابية، وحرما الأطفال من اللعب بالدمى والطائرات الورقية، فيما منعوا الناس من الغناء أو العزف على الآلات الموسيقية أو الاستماع إليها، كما تم تحريم التلفزيون والسينما والمسرح والتصوير الفوتوغرافي وتربية الحمام والطيور التي تغرد بأصوات ذات إيقاع موسيقي جميل، فيما كان يتم ضرب الأطفال من الإثا في حال ارتداء حذاء أبيض اللون بذريعة أن الشريعة الإسلامية توجب كل تلك الإجراءات القمعية!!

كان ثمة اعتقاد بأن وصول (طالبان) إلى السلطة عام 1996 سيحقق استقرارا سياسيا في البلاد، لكن ملائي (طالبان) سرعان ما فرسوا نظاما سياسيا قهريا يستند إلى تفسير وهابي متشدد للشريعة الإسلامية بدأت أولى عناوينه بإعلان الحرب على المرأة من خلال طرد الفتيات من الكليات الجامعية والمعاهد العليا والمدارس الثانوية والمتوسطة الابتدائية، وتسريح كافة النساء العاملات من أعمالهن وإجبارهن على البقاء في البيوت، وإصدار المراسيم التي تقضي بتحريم العمل والتعليم على النساء خارج البيت. كما أصدر رجال الدين في إمارة (طالبان) الإسلامية فتاوى وتشريعات تمنع النساء من تلقي الرعاية الطبية والمستشفيات التي يعمل بها أطباء بعد إجبار الطبيبات على الخروج من العمل والبقاء في البيوت بذريعة أن الشريعة الإسلامية تلزم النساء بـان (يقرن في